



مجلة

نينوى

للدراستات القانونية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن
كلية القانون - جامعة نينوى



المجلد (1) العدد (1) ايلول 2024م

ISSN: 2957-7721

رقم الإيداع في دار الكتب
والوثائق الوطنية
بغداد (2601) لسنة 2022



مجلة نينوى

للدراستات القانونية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون-جامعة نينوى

ISSN: 2957-7721

المجلد (أ) العدد (أ) ربيع الاول ١٤٤٦هـ - أيلول ٢٠٢٤م

محتويات العدد

ت	أسم الباحث	عنوان البحث	الصفحات
1.	أ.د. زينة العبيدي	إشكالية التعويض العادل في المسؤولية التقصيرية دراسة مقارنة	32-1
2.	أ.د. محمد سليمان الأحمد د. أحسن رابحي م.م. محمد ناصح محمد أمين	عقد الإذعان الإداري وفكرة العدالة العقدية "دراسة تحليلية في القانونين المدني والإداري"	72-33
3.	أ.م.د. وسام نعمت السعدي	أثر الذكاء الاصطناعي في حق الإنسان في الخصوصية - دراسة قانونية في منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان -	114-73
4.	أ. أسعد فاضل الجياشي م.م. حيدر صلاح كاطع	دور نقابة المحامين في ضمان جودة التشريع (مشروع قانون المساعدة القانونية أنموذجاً) (دراسة مقارنة)	154-115
5.	أ.م.د. يونس صلاح الدين	فسخ العقد بالإرادة المنفردة للدائن في قانون العقود الفرنسي الجديد لعام 2016 دراسة تحليلية مقارنة بالقانون المدني العراقي	176-155
6.	أ.م.د. أياد داود كوزير	دور الإدارة في حماية أمن المعلومات	194-177
7.	Lec. Basil Ali Abbas, Assist. Lec. Soudad Taha	The Role of Constitutional Judiciary in Ratifying International Conventions into the Iraqi Legal System	210-195
8.	حارث الدباغ	عرض رسائل وأطاريح أكاديمية الوظيفة الإصلاحية للقانون المقارن	216-211
9.	د. محمد نوري علي	تعليق على قرار قضائي قضية الحجاب في الهند عرض كتاب:	220-217
10.	أ.م.د. عدي طلال محمود	القانون الدستوري والدين والمساواة في الحرية: تأثير العلمانية على المجتمع	224-221

عرض كتاب

القانون الدستوري والدين والمساواة في الحرية: تأثير العلمانية على المجتمع

Constitutional Law, Religion and Equal Liberty: The Impact of Secularization

By

Azin Tadjini

أزين تاجديني هي مسؤول مساعد لحقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. حصلت أزين تاجديني (1985) على درجة الدكتوراه من قسم القانون العام والدولي بجامعة أوكلو. كما حصلت على درجة الماجستير في القانون من نفس الجامعة ودرجة الماجستير في القانون من جامعة جورج تاون.

عرض: أ.م.د. عدي طلال محمود⁽¹⁾

(1) كلية القانون والعلوم

السياسية/الجامعة العراقية

Email:oday.mahmood@aliraqia.edu.iq

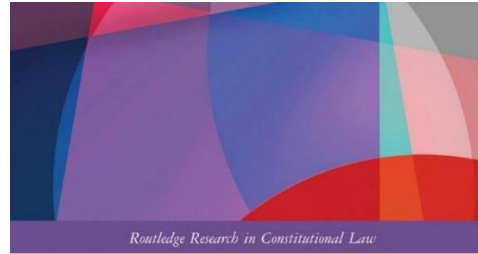
معلومات الكتاب:

ISBN 9781032088938

192 Pages11

Published June 30, 2021 by Routledge

مجلة نينوى للدراسات القانونية



**CONSTITUTIONAL LAW,
RELIGION AND EQUAL
LIBERTY**
THE IMPACT OF DESECCULARIZATION

Azin Tadjini



كل الحقوق محفوظة لكلية القانون - جامعة نينوى ©2024

خلال القرن الماضي شرّعت بلدانٌ عديدةٌ في عملية العَلَمَنَةِ الدستوريّة التي أصبحت بموجبها دورُ الدين محدوداً تدريجياً، بالمقابل بحلول أواخر القرن العشرين، وبشكلٍ متزايدٍ بدأ هذا التوجُّه يتعرَّضُ للتحدي؛ يبحثُ هذا الكتابُ عودةَ الدينِ إلى الدساتيرِ المعاصرة من خلال مفهوم إلغاء العَلَمَنَةِ الدستوريّة، ويضعُ هذه الظاهرة في سياقِ التاريخِ الدستوري للبلدان التي حدثت فيها ويفحصُها بشكلٍ نقديٍّ بالقياس مع تطور المعايير الدستوريّة؛ كونها النظرية القانونية والسياسيّة الدستوريّة السائدة، ومن هذه الدساتير التي يستعرضها الكتابُ هي الدستور الإيراني (1979) والروسي (1993) والأفغاني (2004) والعراقي (2005) والهنكاري (2010) والتركيّ تعديل (2017) إلى جانب النصوص الدستوريّة ظهرت دعواتٌ في دولٍ؛ مثل الهند إلى تعديل الدستور ليكون أكثرَ ميلاً إلى إلغاء العِلْمَانِيَّة، وحتى أنَّ هذه الظاهرة وصلت إلى بعض الولايات الأمريكيّة؛ حيثُ أعلنت السلطة التشريعيّة في ولاية شمال كورلينا في عام 2013 إمكانية تضمين الدستور الدين الرسمي للولاية، ومع تعدّد حالات السعي لإلغاء العِلْمَانِيَّة؛ إلّا أنَّ الكاتبة ركّزت على دساتير الإيراني والأفغاني والعراقي، كدراسة حالة في دولٍ إسلاميّة، في محاولة للتركيز على تساؤلٍ مفادُه: ما هي العلاقة بين عوامل الدستوريّة المعاصرة والتي تتمثّل بالحرية المتساوية والعلمانيّة باعتبارهما خياراتٍ سياسيّة لا مطالبَ شعبيّة.

يتمثّل جوهرُ هذا التحليل في تأثير إلغاء العَلَمَنَةِ الدستوريّة على تنظيم المساواة في الحرية؛ أي تنظيم الحقوق الدستوريّة ونطاق المساواة بين أولئك الذين مُنحوا هذه الحقوق، وتزعمُ مؤلفة الكتاب أنَّ الحرية المتساوية تُشكّل جزءاً أساسياً من الدستوريّة كنظرية، وأنَّ الدستوريّة تستلزم بالتالي تطوراً مستمراً نحو توسيعها لا تضيقها، وضمان تنظيم الحقوق الدستوريّة بطريقة تدعم المساواة لجميع الأفراد.. يستكشفُ كتابُ آزين تاجديني التقاطع في القانون الدستوري بين الدين ومبدأ المساواة في الحرية، باعتبار أنَّ الدين ليس من القيم الدستوريّة بينما الحرية هي قيمةٌ دستوريّة، وأنَّ الجنوح إلى إدخال الدين في السياق الدستوري ولّد ما اسمته بالدستورية اللاعلمانيّة، والذي يتمثّل في إدخال أفكارٍ دينيّة مسيسة (religio-political ideology) ضمن إطارٍ دستوري.

ينقسمُ تحليلُ تاجديني إلى ثلاثة أجزاء:

الجزءُ الأوّل يتمثّل بالإطار المفاهيمي: يضعُ هذا القسمُ الأساسَ النظري لفهم إلغاء العلمانيّة الدستوريّة، وقد وضعت تاجديني أساساً نظرياً لاستكشاف إلغاء العلمانيّة الدستوريّة، مُتحديةً الثنائية

التقليدية بين المبادئ الدستورية العلمانية والدينية، وتزعم الكاتبة أن عودة الدين إلى الظهور في الدساتير يجب أن يُنظر إليها في السياق الدستوري والتاريخي لكل دولة.

في القسم الثاني يدرس الكتاب كيف تتفاعل الدستورية كنظرية قانونية وسياسية مع عودة النفوذ الديني في القانون الدستوري، من خلال دراسات الحالة؛ حيث يتعمق الكتاب في الحالات المحددة لأفغانستان وإيران والعراق؛ لتوضيح الآثار العملية لإلغاء العلمانية الدستورية، مع التركيز على قضايا؛ مثل: حرية الفكر والتعبير والمشاركة السياسية، وبيان التعقيدات والآثار المترتبة على إلغاء العلمانية؛ تسلط هذه الحالات الضوء على التحديات والصراعات التي تنشأ عندما تحاول الأطر الدستورية موازنة القوانين الدينية مع مبادئ المساواة في الحرية وحقوق الإنسان (روتليدج) (أوفر درايف).

وفي الجزء الأخير المتعلق بدراسة التنظيم الرسمي لحرية الاعتقاد والتعبير والممارسة السياسية في الدول الثلاث؛ تحاول الكاتبة الإجابة عن تساؤل مهم مفاده إلى أي مدى سيؤثر توظيف الدين في المجال الدستوري على الحد من حرية الاعتقاد أو التعبير أو الممارسة السياسية، وهي تفترض مسبقاً أن هذه الحريات سوف تُحدّد في ظلّ عدم علمنة الدساتير، ولإثبات هذه الفرضية بدأت بتوصيف دور الدين في هذه الدول، ومدى تعامل الدساتير مع حرية الأديان والاعتقاد أو حرية التعبير، ومن خلال استعراض التجارب وتحديداً في أوروبا تبين أن حرية التدين تفوقت في أحيان كثيرة على حرية التعبير، لا بل أن حرية التدين كان يُستخدم لأغراض سياسية أكثر منه لأغراض دينية، ومنها تقوية الدولة لا الأفراد؛ بسبب هذا الاندفاع نحو الحريات الدينية ظهرت في الدستوريات المعاصرة فكرة أن ضمان الحريات الدينية لفئة يجب أن يقابله الحريات الدينية للفئات الأخرى في المجتمع، في ضوء ذلك كان تعاطي الدساتير محلّ الدراسة بشكل متباين، فجاء الدستور الإيراني والأفغاني خالياً من الإشارة إلى حرية الاعتقاد بينما أشار الدستور العراقي إلى حرية الاعتقاد للجميع، وتحاول الكاتبة تنزيل مبادئ القانون الدولي إلى الواقع الدستوري لهذه الدول التي تعمل على توظيف الدين في المجال الدستوري، وتؤكد أن تحديد حرية التعبير بتوظيف الدين تمّ منعه من لجنة حقوق الإنسان.

خلاصة القول: يهدف الكتاب إلى تقديم فحص نقدي لكيفية تأثير إعادة إدخال الدين في الأطر الدستورية على حقوق الإنسان ومفهوم الحرية المتساوية، وبالمجمل يُقدّم كتاب "القانون الدستوري والدين والمساواة في الحرية: تأثير العلمانية" للكاتبة آرين تاجديني استكشافاً مفصلاً للتفاعل بين الدستورية والدين، ويتناول الكتاب بشكل نقدي مفهوم إلغاء العلمانية الدستورية؛ حيث يؤكد الدين بشكلٍ متزايد على نفوذه داخل الأطر الدستورية، ويتمّ تحليل هذا الاتجاه على خلفية التطورات التاريخية

والمعاصرة في القانون الدستوري والنظرية، وسوف يكون هذا الكتاب محلَّ اهتمام الباحثين وصنَّاع السياسات المهتمين بالتاريخ والنظرية الدستورية، ودور الدين في القانون وتوافقه مع حقوق الإنسان. تقسيمات الكتاب: ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام تضمَّن كلُّ منها فصولاً متعددة.

القسم الأول: تصور المسألة	القسم الثالث: الماضي والحاضر والمستقبل: إلغاء العلمانية الدستورية في السياق
الفصل الأول: الدستور وليس الدستورية	الفصل الرابع: التغيير السياسي والتغيير الدستوري في أفغانستان وإيران والعراق
الفصل الثاني: ما وراء الانقسام العلماني / الديني	الفصل الخامس: حرية الفكر والتعبير والمشاركة السياسية في الدستور الأفغاني والإيراني والعراقي
القسم الثاني: تطورات الدستور وتطور الدستورية	الفصل السادس: الخاتمة
الفصل الثالث: غرض الدساتير والدستورية	